

المجلس التنفيذي

الدورة الثامنة والخمسون بعد المائة

EB158/38

البند ٢٨-٤ من جدول الأعمال المؤقت

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦

إصلاح الحوكمة

خطة تنفيذ الإصلاح المقدّمة من الأمانة

تقرير من المدير العام

المعلومات الأساسية

١- أقرّ المجلس التنفيذي في المقرّر الإجمالي م١٥٢ (١٦) (٢٠٢٣) خطة تنفيذ الإصلاح المقدّمة من الأمانة. وكانت التقارير السابقة قد نظر فيها الاجتماع السابع والثلاثون والثامن والثلاثون والحادي والأربعون للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي،^١ والمجلس التنفيذي في دوراته الثانية والخمسين بعد المائة والرابعة والخمسين بعد المائة والسادسة والخمسين بعد المائة،^٢ وجمعية الصحة العالمية السادسة والسبعون والسابعة والثمانون والثمانون،^٣ وذلك من خلال الاجتماعين التاسع والثلاثين والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة.^٤

٢- وقد أدّت إجراءات الإصلاح الواردة في خطة التنفيذ إلى تحسين أداء المنظمة، وعززت عملياتها الخاصة بالميزنة وإعداد البرامج والتمويل والحوكمة، كما عزّزت الشفافية والمساءلة. وتكمّل هذه الإجراءات وتعزّز عملية متابعة توصيات فرقة العمل المرنة للدول الأعضاء المعنية بتعزيز الحوكمة الميزانية والبرمجية والتمويلية للمنظمة.^٥

٣- وكما هو مذكور في الوثيقة م٣٣/١٥٢، وفي المقرّر الإجمالي م١٥٢ (١٥) (٢٠٢٣)، طُلب من الأمانة المُضي قدماً بسبب من توصيات فرقة العمل البالغ عددها ١١ توصية و ١٨ إجراءً فرعياً من أصل ٢٧ إجراءً من إجراءاتها الفرعية. وقد نظر المجلس التنفيذي في التقدّم المُحرز في دوراته الرابعة والخمسين بعد المائة والسادسة والخمسين بعد المائة والسابعة والخمسين بعد المائة،^٦ ويرد المزيد من المعلومات المحدّثة في الوثائق م٢٩/١٥٦ وم٣٠/١٥٦ وم٣١/١٥٦.

١ الوثائق م٤/١٥٢، وم٢/١٥٣، وم٤/١٥٦.

٢ الوثيقتان م٣٤/١٥٢، وم٣٢/١٥٦؛ وانظر أيضاً الوثيقة م٢٠٢٣/١٥٢/سجلات/٢، المحاضر الموجزة للجلسة الرابعة عشرة؛ والوثيقة م٣٢/١٥٤؛ وانظر أيضاً المحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة، الجلسة الرابعة (بالإنكليزية).

٣ الوثائق ج٣١/٧٦ وج٢٨/٧٧ وج٤/٧٨.

٤ الوثيقتان م٤/١٥٤ وج٤٠/٧٧.

٥ الوثيقة م٣٣/١٥٢.

٦ الوثائق م٣٣/١٥٤، وم٣٣/١٥٤ إضافة ١، وم٣٣/١٥٤ إضافة ٢، وم٣٣/١٥٤ إضافة ٣، وم٣٤/١٥٤، وم٣٤/١٥٤ إضافة ١، وم٣٤/١٥٤ إضافة ٢، وم٢٩/١٥٦، وم٣٠/١٥٦، وم٣١/١٥٦، وم٣٣/١٥٦؛ والمقرّران الإجماليان م١٥٦ (١) وم٣١/١٥٦؛ والوثائق م٥/١٥٧، وم٦/١٥٧، وم٧/١٥٧.

أوجه التأزر على نطاق مسارات الإصلاح

٤- أعطت الأمانة الأولوية لجميع مسارات العمل الخاصة بالإصلاح بالاستناد إلى الموارد المتاحة، لضمان الاتساق التنظيمي، وتعظيم أوجه التأزر والمواءمة والفعالية والكفاءة، ولتتسيق الجهود والتعلم على نطاق المنظمة تحقيقاً للتقارب والتكامل.

٥- وتشمل مسارات العمل الخاص بالإصلاح خطة التنفيذ (٩٧ إجراء) وفرقة العمل (١١ توصية، و٢٧ إجراء فرعياً) وخطة التحول (٥٠ مبادرة) وخطة العمل لإحداث الأثر على المستوى القطري الخاصة بالفريق المعني بالعمل من أجل تحقيق النتائج^٧ (٩٥ إجراء) - بمبادرة من المدير العام في حال هذين المسارين الأخيرين - والعمل على منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له؛ وتطوير النظم، بما في ذلك نظام إدارة الأعمال. وتستند خطة التنفيذ أيضاً إلى القرارات والمقررات الإجرائية والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية للمنظمة، وإلى الدروس المستفادة من التقييمات وعمليات المراجعة والتقييمات الخارجية^٨.

أحدث المعلومات عن التقدم المُحرز بشأن خطة تنفيذ الإصلاح المقدمة من الأمانة

٦- تتولى الأمانة الرصد الروتيني للتقدم المُحرز في التنفيذ والإبلاغ عنه، عن طريق لوحة التحكم المتاحة على بوابة الدول الأعضاء في المنظمة^٩. كما يُرصد التقدم المُحرز بشأن توصيات فرقة العمل والأجهزة الرئاسية المقدمة إلى الأمانة على لوحة المتابعة الموحدة.

٧- وقد أُحرز تقدم كبير في التنفيذ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ بشأن خطة التنفيذ، وزاد عدد الإجراءات المكتملة من ٣٨ (٣٩٪) إلى ٩٥ (٩٨٪) في ثلاث سنوات.

الجدول: التقدم المُحرز بشأن خطة التنفيذ، من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

تاريخ البيانات والتقرير المرحلي	إجمالي عدد الإجراءات	عدد الإجراءات المنفذة	عدد الإجراءات قيد التنفيذ	النسبة المئوية للإجراءات المغلقة	النسبة المئوية للإجراءات المفتوحة
كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ (الوثيقة م٣٤/١٥٢)	٩٨	٣٨	٦٠	٣٩٪	٦١٪
أذار/مارس ٢٠٢٣ (الوثيقة ج٣١/٧٦)	١٩٦	٤٢	٥٤	٤٤٪	٥٦٪
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ (الوثيقة م٣٤/١٥٤)	٩٦	٦٧	٢٩	٧٠٪	٣٠٪
نيسان/أبريل ٢٠٢٤ (الوثيقة ج٢٨/٧٧)	٩٦	٨١	١٥	٨٤٪	١٦٪
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ (الوثيقة م٣٢/١٥٦)	٩٧	٨٥	١٢	٨٨٪	١٢٪
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥ (الوثيقة م٣٨/١٥٨)	٩٧	٩٥	٢	٩٨٪	٢٪

أ في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأذار/مارس ٢٠٢٣، خُذت توصية واحدة (الإجراء الأصلي ١٧) وفقاً لطلب من دولة عضو مُدرج في الوثيقة م٤/١٥٢، ودمج إجراء ثان بشأن الموارد البشرية، كان مكرراً، ليظهر مرة واحدة (دمج الإجراء الأصلي ٣٧ مع باء ٢٤).
ب عملاً بالفقرة ٨(ج) من الوثيقة ج٤٠/٧٧، أُضيف إجراء إضافي يتعلق بالتقييم إلى خطة التنفيذ في حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

٧ انظر الوثيقة م٢/١٥٤، الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨.

٨ انظر الوثيقة م٣٤/١٥٢، الفقرات من ٩ إلى ١٣.

٩ انظر [تتبع إجراءات خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة: لوحة متابعة منظمة الصحة العالمية بصدد تتبع خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة بشأن إجراءات الإصلاح](#) (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥).

- ٨- وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥ كان ٩٥ إجراءً قد أُغلق. ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، نُفذت عشرة إجراءات أخرى: إجراءان بشأن المساءلة (الترويج لتغيير الثقافة لمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وخطة عمل للتقييم) وواحد بشأن الأثر على المستوى القطري (الإبلاغ عن التنفيذ)؛ وثلاثة بشأن الحوكمة (التعددية اللغوية، وتقدير تكاليف القرارات، والتعلم التنظيمي)؛ وواحد بشأن الشؤون المالية (تمويل المخرجات ذات الأولوية المتقدمة)؛ وثلاثة بشأن رصد النتائج أو الإبلاغ عنها (بما في ذلك منهجية تحديد درجات النتائج). ويمكن الاطلاع على التفاصيل على بوابة الدول الأعضاء ولوحة متابعة خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة.^{١١}
- ٩- وهناك إجراءات مازالا قيد التنفيذ، واحد بشأن المساءلة (تفويض السلطة) والآخر بشأن تعزيز الأثر على المستوى القطري. ويستمر إحراز التقدم بشأن هذين الإجراءين. ونظراً إلى القيود المالية الشديدة التي تواجهها المنظمة، يُتوقع إغلاقهما في نهاية عام ٢٠٢٦.

الأثر

- ١٠- خلال السنوات الثلاث الماضية، أدّت إجراءات الإصلاح التي نفذتها الأمانة إلى تحسين المساءلة والشفافية والفعالية ونظام الرقابة الداخلية والضمانات في المنظمة، وإلى زيادة الأثر على المستوى القطري.
- ١١- ويلبي الأثر الإجمالي لتحسين النتائج الناجم عن الخطة،^{١٢} والنظم الشاملة للجميع الموضحة في الفقرة ٢ أعلاه، أولويات الدول الأعضاء في مجال القيادة وأولويات المدير العام.

النتائج الرئيسية لخطة التنفيذ

- ١٢- الإجراءات الخاصة بالميزانية البرمجية،^{١٣} وبرنامج العمل العام الرابع عشر ٢٠٢٥-٢٠٢٨، والتوجّه إلى النتائج والإبلاغ عنها (٣٣ إجراءً)^{١٤}: تحقّقت زيادة كبيرة في الشفافية وفي فهم الدول الأعضاء للميزانية البرمجية. وأدّت الإصلاحات الأخيرة وأساليب التشاور الجديدة مع الدول الأعضاء إلى تحسين عملية تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد، وتحقيق أوجه الكفاءة، وصياغة النتائج ورصدها والإبلاغ عنها. وتشمل الجوانب البارزة المنصّات والبوابات الرقمية الجديدة؛ وتعزيز عملية تحديد الأولويات؛ وتحسين المواءمة مع برنامج العمل العام؛ وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، لتوجيه تخصيص الزيادة في الاشتراكات المقدّرة وإبلاغ الأجهزة الرئيسية عن أوجه الكفاءة التشغيلية.
- ١٣- وأدّت الإجراءات الخاصة بالتمويل (أربعة إجراءات) إلى تحسين فهم استرداد التكاليف والإدارة المالية، وتعديلات اللائحة المالية والنظام المالي المُعتمدة.^{١٥} ودعّمت الإجراءات المقرر الإجماعي للمجلس الذي يحث الدول الأعضاء والجهات المانحة على التقليل إلى أدنى حد من طلبات خفض مُعدّلات استرداد التكاليف غير المباشرة، ويدعم تمويل مستويات ملائمة من التكاليف المباشرة، ويحث الجهات المانحة على زيادة التمويل الطوعي الملائم التوقيت المرّن تماماً أو المواضيعي، إلى جانب الاسترداد الملائم للتكاليف.

١٠ الوثيقتان م١٥٦/٣٠ وج٧٨/٤.

١١ انظر تتبّع إجراءات خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة: لوحة متابعة منظمة الصحة العالمية بصدد تتبّع خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة بشأن إجراءات الإصلاح (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

١٢ تتضمن خطة التنفيذ سبع فئات مواضيعية واسعة النطاق من الإصلاحات، وهي: الوظائف والنظم المتعلقة بالمساءلة، والأثر على الصعيد القطري، والتمويل، والحوكمة، والموارد البشرية، والميزانية البرمجية، وتعبئة الموارد.

١٣ تضم هذه الفئة الجوانب المتعلقة بإعداد الميزانية، وتعزيز شفافية المعلومات والعمليات التشاورية، وتحديد الأولويات، وتخصيص الموارد، وتحقيق أوجه الكفاءة، وصياغة النتائج ورصدها والإبلاغ عنها.

١٤ الميزانية البرمجية (١٦)، وتوضيح النتائج والإبلاغ عنها (١١)، والتمويل المتعلق بالميزانية البرمجية (٦) (مواءمة الميزانية البرمجية مع التمويل، وخمسة إجراءات تتعلق بتخصيص الموارد).

١٥ القرار ج ص ٧٦-٩ (٢٠٢٣).

١٤- تشمل الإجراءات الخاصة بالوظائف والنظم المتعلقة بالمساءلة (١٦ إجراء) عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، والتقييم، وإجراء التحقيقات/ الرقابة، وإدارة المخاطر؛ وتتمثل أبرز الإنجازات في إصدار بيان بشأن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛ واعتماد استراتيجية جديدة بشأن إدارة المخاطر وإطار لتقبل المخاطر مصحوب بحملات للتوعية بالمخاطر؛ والسياسة المحدثة للتقييم على نطاق المنظمة. ١٦

١٥- وأسهمت الإجراءات الخاصة بمنع أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها (١٣ إجراء)، التي تتواءم مع استراتيجية المنظمة والخطط السابقة لمنع سوء السلوك الجنسي والتصدي له، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ في تطوير النظم، والمساءلة، وتغيير الثقافة، والسياسات، والتدريب، والموارد البشرية المخصصة، والدعم الذي يركز على الضحايا والناجين. ونُفذت أدوات لتقييم المخاطر وتدابير للامتثال فيما يتعلق بمخاطر أفعال الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها على نطاق المنظمة، بما في ذلك جميع مكاتب المنظمة القطرية. وفي أيار/ مايو ٢٠٢٥، عُرضت خريطة طريق جديدة لتعزيز التغيير الثقافي على لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، ويجري الآن تنفيذها.

١٦- وعززت الإجراءات الخاصة بإحداث الأثر على المستوى القطري (خمس إجراءات، منها اثنان مازالا مفتوحين) فعالية المكاتب القطرية بمواءمة نموذج التشغيل على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة، وتحسين نهج استراتيجية التعاون القطري. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت إعداد أول تفويض موحد للسلطة لرؤساء المكاتب القطرية، الذي اشترك في إصداره المدير العام مع المدير الإقليمي المعني؛ واستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لتتبع أداء المكاتب القطرية والمساءلة، والإبلاغ عنها؛ ٢١ وتنفيذ خطة العمل لإحداث الأثر على المستوى القطري في الثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ٢٢

١٧- وتناولت الإجراءات الخاصة بالحوكمة (١١ إجراء) إصلاح الحوكمة، ودعم اجتماعات المنظمات الحكومية الدولية، وإعداد الوثائق، وتقدير تكاليف القرارات والمقررات الإجرائية. وتُعزز ثمانية إجراءات دعم عمل الأجهزة الرئاسية، بما في ذلك جلسات "البحث المتعمق" المواضيعية في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية والإدارة؛ ومواصلة بلورة تقدير تكاليف القرارات؛ واتخاذ تدابير لزيادة الكفاءة والفعالية، مع الإقرار بأن إحراز تقدّم ذي شأن يتطلب اتخاذ الدول الأعضاء لإجراءات حاسمة.

١٨- وأسهمت الإجراءات الخاصة بالموارد البشرية (خمس إجراءات) في تحسين عمليات استقدام الموظفين، وتعزيز التنوع والتكافؤ بين الجنسين، وسياسة التنقل، ونشر الهياكل التنظيمية.

١٩- وأدت الإجراءات الخاصة بتعبئة الموارد (ثمانية إجراءات) إلى وضع الأساس اللازم لتنظيم الجولة الاستثمارية الأولى، ونهج جديد لتعبئة الموارد، ومبررات للاستثمار ونهج لاجتذاب جهات مانحة جديدة، وتعزيز التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به والقادر على الصمود.

١٦ الوثيقة م٢/١٥٧/٤ إضافة ١، والمقرر الإجرائي م٢/١٥٧(٢).

١٧ منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له: استراتيجية منظمة الصحة العالمية الثلاثية السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥ (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

١٨ منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له: استراتيجية منظمة الصحة العالمية الثلاثية السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥. إطار الرصد والتقييم: خطة التنفيذ للعام الأول (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

١٩ خطة المنظمة للتنفيذ (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٣ (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

٢٠ انظر الوثيقتين ج٤/٧٧ وم٢/١٥٤/٣٠.

٢١ انظر مؤشرات الأداء الرئيسية للمكاتب القطرية (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

٢٢ انظر تعزيز المكاتب القطرية لإحداث الأثر على المستوى القطري (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

٢٠- **العمليات والإصلاحات المؤسسية.** تتضمن خطة التنفيذ النظام الجديد لإدارة الأعمال، وتوسيع نطاق سلاسل الإمداد، والاتصالات، والبحوث، ونظم البيانات والابتكار، والشراكات، بما يشمل مشاركة المنظمة في إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تمثل جميعها الأساس الذي تركز عليه الخطة.

٢١- **الشفافية.** تشمل بوابة الدول الأعضاء الإلكترونية^{٢٣} عشر لوحات للمتابعة/ منصات تغطي برنامج العمل العام، والميزانية البرمجية، والإبلاغ عن النتائج، والتمويل، وتعبئة الموارد، والموارد البشرية، والمشتريات، والامتثال وإدارة المخاطر، والتقييم، والمؤشرات الرئيسية لأداء المكاتب القطرية، ولوحات المتابعة الخاصة بخطة التنفيذ والتوصيات الأوسع نطاقاً. وقد مكنت بوابة الميزانية البرمجية ولوحات المتابعة من إغلاق إجراءات تتعلق بمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. كما تُنشر على البوابة الإلكترونية الهياكل التنظيمية المُحدّثة للمقر الرئيسي للمنظمة.^{٢٤}

استرداد التكاليف والجولة الاستثمارية

٢٢- عملاً بالمقرر الإجرائي للمجلس م ١٥٤ (٤) (٢٠٢٤)، واستعراض الأمانة لآليات استرداد التكاليف للمساهمات الطوعية،^{٢٥} أصدرت الأمانة إرشادات محدّثة بشأن الاسترداد الكامل للتكاليف تدعم الميزنة المتّسقة والشفافة وتعزيز المبدأ القاضي بضرورة تمويل التكاليف المباشرة وغير المباشرة تمويلًا كافيًا. كما تُستخدم بوصفها مرجعاً لإعداد الميزانية البرمجية.

٢٣- وقد عزّزت العمليات الداخلية من أجل التطبيق المستمر للإرشادات، وما زالت المشاركة مع الجهات المانحة والدول الأعضاء تعزّز المواءمة مع المبادئ الخاصة باسترداد التكاليف.

٢٤- وتقدّر الأمانة تعاون الدول الأعضاء والجهات المانحة، الذي يتجسّد في قلة عدد الاستثناءات الجديدة الخاصة باسترداد التكاليف - لم تُمنح إلا أربعة استثناءات فقط في عام ٢٠٢٥ - التي تتعلق جميعها بالقطاع الأساسي من الميزانية البرمجية. ومع ذلك، مازال أثر الاتفاقات القديمة التي أبرمت بشروط أقل ملاءمة من حيث استرداد التكاليف، مستمراً بالنسبة إلى المنظمة، ولكن من المتوقع أن يتراجع مع انتهاء الاتفاقات القديمة ومواءمة الاتفاقات الجديدة مع الإرشادات المحدّثة.

٢٥- وشجعت الأمانة الجهات المانحة على زيادة حسن توقيت المساهمات الطوعية ومرونتها من خلال الجولة الاستثمارية على النحو المُعتمد في المقرر الإجرائي م ١٥٤ (١) (٢٠٢٤)، بهدف الحفاظ على الدعم السياسي للمنظمة، وتوفير التمويل الكامل للقطاع الأساسي للميزانية، وضمان تمويل يمكن التنبؤ به وقادر على الصمود.

٢٦- واسنُهلّت الحملة في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٤ وأعلنت نتائج الجولة الاستثمارية في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ وأبلغت بها جمعية الصحة.^{٢٧}

٢٣ انظر [البوابة الإلكترونية للدول الأعضاء](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ دون تاريخ محدّد (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

٢٤ [المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية \(في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥\)](#) (بالإنكليزية). جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ ٢٠٢٥ (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

٢٥ الوثيقة م ١٥٤/٣٣ إضافة ٣ تنقيح ١؛ والمقرّر الإجرائي م ١٥٢ (١٥) (٢٠٢٣)، وتحديث النتائج الرئيسية المستمدة من التقرير الصادر في عام ٢٠١٢ بشأن استرداد التكاليف (الوثيقة EBPBAC18/3).

٢٦ انظر [الجولة الاستثمارية للمنظمة](#) (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥).

٢٧ الوثيقة ج ٢١/٧٨.

التحديات المتبقية وسبل المضي قدماً

٢٧- تشكل الأزمة المالية الحالية تحديات أمام الحفاظ على التحسينات التي أُدخلت، وإدارة الاضطراب في عمل المنظمة. وأجرت الأمانة عملية للمواءمة تحدّد أولويات الوظائف الأساسية وتحمي وظائف المساءلة والوظائف التمكينية، بما يتماشى مع برنامج العمل العام الرابع عشر.

٢٨- ومازال ضمان استدامة تحقيق المنظمة للنتائج على نحو من ملاءمة التوقيت والكفاءة يكتسي أهمية حاسمة. وقد حدّدت التقارير السابقة بشأن خطة التنفيذ عدة مخاطر، شملت (أ) عدم وجود أموال مخصصة تحديداً لخطة التنفيذ؛ (ب) إدارة الطلبات المتزايدة والمتنافسة في بعض الأحيان في ظل غياب الموارد البشرية والمالية الإضافية؛ (ج) إدارة الأحداث غير المتوقعة؛ (د) الزيادات غير المسبوقية في الاجتماعات الحكومية الدولية، ومشاورات الدول الأعضاء والجلسات الإعلامية.

٢٩- وسوف تستمر استراتيجيات التخفيف التي طبقتها الأمانة من قبل، بما في ذلك بتحديد الأولويات؛ والتعديل حسب الحاجة؛ وضمان التوازن بين جميع جهود الإصلاح الداخلي واتساقها وتعزيزها لبعضها البعض وكفاءتها؛ وإعطاء الأولوية للنظم والمجالات المعرضة للمخاطر.

٣٠- وإقراراً من الأمانة بأن الإصلاح يمثل رحلة، فإنها تلتزم بالإدارة التكيفية، واستمرار التحسين والتعلم التنظيمي.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣١- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وإلى تقديم توجيهات بشأن الأسئلة الواردة أدناه:

- ما هي الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالموارد البشرية والمالية المحدودة، وما هي الحلول الممكنة للتصدي للتحديات المحددة؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن للدول الأعضاء أن تتخذها كي تعزز تحقيق المنظمة للاسترداد الكامل للتكاليف والحد الأدنى من طلبات الاستثناء؟

= = =